

التنمية المستدامة والأهداف المطلوب تحقيقها عربياً *

الأستاذ الدكتور صبري فارس الهيتي
الأمين العام لاتحاد الجغرافيين العرب

يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع التنمية في الوطن العربي بشكل عام وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تحفظ حقوق الأجيال القادمة للجماهير العربية ، الذين يكونون أبناء الأمة العربية بعمق حضارتها وتوحد مشاعر أبنائها ، آخذين بنظر الاعتبار الحالة السياسية البائسة التي يعيشها وطننا العربي . ومع ذلك فالأمل ما يزال معقوداً على أبناء الأمة الغيارى الذين ما زالوا متحمسين للعمل من أجل نهضتها وتنمية ثرواتها وازدهارها ، وسيهتم البحث بتوضيح المفاهيم لكل من : التنمية ، والتنمية الاقتصادية ، التنمية المستدامة .

مفهوم التنمية :

يقصد بها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من

*تم إلقاء هذا البحث في المؤتمر العلمي الأول للعلوم الانسانية في كلية الاداب في جامعة السابع من أبريل في الزاوية في ليبيا الذي عقد للمدة 21 – 23 ابريل 2009 تحت عنوان " نحو تجذير العلوم الانسانية "

الرفاهية الاجتماعية⁽¹⁾، والتي ينبغي أن تتم دون هدم أو تشويه الشخصية الثقافية للشعوب . وبذا تغدو التنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية بحيث تشمل جميع مظاهر الحياة في المجتمع .

فهدف التنمية ومعيار التقدم لا بد من أن يحددا ، وتتفق تصوراتنا في تحديد الهدف ، فالهدف نهضة حضارية إحدى دعائمها تنمية اقتصادية وسد الفجوة بين متوسط الدخل في الوطن العربي ومتوسط الدخل في الدول الصناعية المتقدمة .⁽²⁾ وقد جرت العادة (للأسف) على ربط المفاهيم الجديدة لاستراتيجيات التنمية بالنظام الدولي الجديد ، أي أن الكثيرين يربطون بين نجاح مشروع التنمية في بلد من البلدان وبين تعديل النظام الدولي بصيغته الحالية القائمة على علاقات دولية غير متكافئة . إلا أن هذا الربط غير صحيح ، فأى محاولة لإعادة ترتيب شاملة ستكرس أوضاع قوى ليس في صالح الوطن العربي أن تستقر العلاقات بينها وبين الوطن العربي .⁽³⁾

أن الحال النفطي يمكن أن يكون أداة بالغة الأهمية في دفع التنمية والتكامل ، ويمكن أيضاً أن يكون لعنة ، إن التحليل العميق لإمكانات النفط والمال النفطي ، وربط نتائج هذا التحليل عضوياً مع تصورات التنمية ، جانب أساسي من الجهد النظري المطلوب للتنمية العربية .⁽⁴⁾

ومعروف أن الشركات العابرة للجنسية لا تتورع عن استخدام الأساليب القذرة من أجل فتح الأسواق، وهي تتلمظ وتتحارب على أسواق الدول النفطية ، وتدفع في سبيل ذلك هذه الفئات الجديدة كوكلاء لأنشطتها ، ويقتسمون منها الأرباح الخرافية . ويمكن القول أن أموال النفط جذبت إلى بعض الأقطار النفطية أكبر حشد من الأفاقين والمغامرين من مختلف أنحاء العارض . وحتى ممثلي الشركات المنظمة العملاقة ، وممثلي الدول ، كانوا لا يبذلون أي جهد لستر عمليات النصب

والنهب وبمشروعات وهمية وشبه وهمية . وهذا التشابك بين المصالح الأجنبية والفئات المحلية الوسطية معروف في كل الدول التابعة . (5)

أما التنمية الاقتصادية :

فقد شاعت كلمة تنمية **Development** غداة الحرب العالمية الثانية ، إشارة إلى مشكلات الدول التي أخذت تستقل تباعاً والتي كانت تهدف إلى تحسين أحوالها . وما يسمى (نظرية التنمية) ليس إلا مجموعة كتابات غير متكاملة كتبها عادةً مؤلفون غربيون صرفوا بعض وقتهم وجهدهم ليكتشفوا للشعوب النامية طريق الفلاح ، طريق محاكاة الغرب الرأسمالي في أقصر وقت لسد الفجوة بين الدول التي اكتملت تنميتها ، وتلك التي ما زالت دون التنمية **Under – developed** ، ومع ذلك لم يستقر القوم على مصطلح واحد مجرد من النعوت فسرعان ما ظهر لفظ النمو ، ثم النمو الاقتصادي . ومن ناحية أخرى بدأت الأوصاف تلحق بكلمة التنمية : مثل التنمية الاقتصادية ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فالنمو يعني النمو الاقتصادي الذي يقاس بمعدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي أو في متوسط نصيب الفرد منه ولو كان مصدر الزيادة قطاعاً واحداً من قطاعات الاقتصاد (كالنفط مثلاً) .

وتهتم التنمية الاقتصادية بالعمل على تعدد قطاعات الإنتاج والخدمات فيه ، وزيادة ما بينها من روابط ، وتقاس عادةً بأهمية قطاع الصناعة التحويلية ومقدار إسهامه في الناتج القومي الإجمالي . (6)

وخلاصة القول ، إن التنمية الشاملة تعني في حالة العرب حركة إحياء حضاري ترد للمجتمع العربي قدرته على التجدد ذاتياً وتفتح أمامها الإبداع ، ولا يتأتى هذا إلا بتحرير الإنسان العربي والموارد العربية ، تحرير الإنسان العربي من الفاقة والعوز والجهل ، تحرير العقل العربي من الأفكار التي تنكر على حضارتنا جوهر الحياة لكل حضارة ألا وهو التجدد المستمر ومسيرة مصالح الجماعة في

عالم يتغير بوتائر سريعة . وتحرير العقل العربي كذلك من التبعية وما تولده من تبعية للآخر . وتحرير الموارد العربية من صنوف السيطرة الخارجية والاستئثار الداخلي ، بهذا يمكن أن نصل إلى إسهام جديد في الحضارة البشرية يأخذ عن الغير ولا يكتفي بمحاكاتهم ، وتبني على أفضل ما في التراث دون انغلاق عليه أو انكفاء على الماضي ، وعندئذ نقيم مجتمعاً حديثاً بكل معاني الحداثة ولكنه بالضرورة مختلف عن المجتمع الغربي.

من المعلوم أن الإنسان ينتج لكي يستهلك ، ويزيد إنتاجه ويطوره لكي يزيد استهلاكه ويصبح أفضل ، وهذا هو ملخص المسيرة الاقتصادية للمجتمع البشري ، ووفقاً لمنطق هذه المسيرة احتلت قيمة العمل المنتج موقعها المميز بين مختلف القيم ، ولكن ماذا يحدث لو تيسر لمجتمع ما أن يحصل على كل حاجاته الاستهلاكية دون عمل ؟ لا شك أن هذا المجتمع سيواجه خللاً خطيراً في قيمه ، ويفقد الحافز على العمل المنتج ، وهذه هي المصيبة الكبرى التي تواجه عدد مهم من أقطارنا العربية بسبب المال النفطي ، وهي مصيبة تكمن في طبيعة المال النفطي السهل ، وهذه المصيبة لا تتهدد الأقطار النفطية وحدها ، ولكنها تمتد إلى الأقطار غير النفطية .

أن الدعوة إلى التنمية الاقتصادية ، التي رفعت شعاراتها قبل نصف قرن باسم الفقراء ، ثم ظهر أن هؤلاء هم آخر المستفيدين منها ، وعندما بدأ الاقتصاديون يكشفون ذلك ، بدأ بعضهم رفع شعارات جديدة مثل التركيز على إشباع الحاجات الأساسية أو التنمية مع إعادة توزيع الدخل أو الاعتماد على النفس كإستراتيجيات قد تؤدي إلى وصول ثمرات التنمية إلى الفقراء .⁽⁷⁾

التنمية المستدامة :

وتعني تلبية حاجات الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها ، من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية جنباً إلى جنب مع النمو

الاقتصادي والانسجام الاجتماعي ، كما يشترط في التنمية المستدامة الحرص على عدم تناقص الرصيد الأساسي من الموارد البيئية للمجتمع أو الدولة مع مرور الوقت ، إذ ينبغي أن يبقى رصيد الموارد الطبيعية ، من أجل تحقيق أدنى درجة من العدالة والإنصاف للأجيال القادمة .

وأهم شرط للتنمية المستدامة هو دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار وفيما توحد نظماً الاقتصادية والبيئية في الواقع الفعلي في حالة تشابك تام ، لتحقيق غاية مهمة وهي إضفاء طابع إنساني على الطبيعة .

الأهداف المطلوب تحقيقها عربياً من التنمية المستدامة :

يقصر اهتمام البحث على الوطن العربي ، لأنه يستحق ذلك ، كونه يهمننا أولاً ولتفرده ثانياً ، فالاهتمام بالانتماء العربي والمصير العربي يدفعنا الى دراسة الجغرافية في حالة العرب قبل درس التاريخ ، شريطة أن نتجاوز رتبة المعلومة الجغرافية في الحالة العربية إلى فرادتها ومغزاها ، والتعرف إلى (عبقرية المكان) في جميع الوطن العربي الكبير وذلك بهدف استخراج خصوصية المكان العربي كله وعبقريته وفلسفته وتوليافته الشاملة سلباً وإيجاباً ، خيراً وشرأ . ، وهي مهمة لا تقتصر على الفكر الجغرافي وحده ، بل تمثل تحدياً للباحثين والمفكرين العرب في شتى تخصصاتهم و اهتمامهم ، (8) بحكم إن المطلوب إذا " عرفت كل شيء عن نمط وطبيعة وظروف وقوانين الحياة في هذا المكان أو ذاك ، جغرافية الحياة التي أن بدأت من أعلى آفاق الفكر الجغرافي في التاريخ والسياسة ، فإنها تنفذ إلى أدق دقائق حياة الناس العادية في الإقليم . (9)

إن النفاذ إلى استيعاب خاصية الخصائص في جغرافية الإقليم العربي الشاسع والمتنوع يتطلب مقاربات علمية متعددة ، ويتطلب رؤية (تركيبية و توليفية) متكاملة وجامعة .

هذا المكان العصي على التعريف المحدد والتسمية الواحدة حتى في المصطلح العلمي للقاموس الجغرافي ، حيث ما زال يواجه محاولات لعدم إدخاله في قاموس العلم الجغرافي بل يبقى ضمن مفردات الإيديولوجية السياسية القومية ، ويتم التخفيف أحياناً من تركيزه وتلاحمه الجغرافي ك (وطن) فيقال العالم العربي أو المنطقة العربية أو (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) (10) في تغييب تام وتمد للصفة العربية بأقلها الذي تستمد من التسمية الأثيرة على نفوس المخلصين من أبناء الأمة وهي الوطن العربي .

إن الاقتصاد العربي يعتمد أساساً على التجارة وفوائدها وكانت مناطقه الزراعية الريفية فقيرة جداً بحيث تعجز عن تقديم الفائض الضروري لتشييد حضارة لامعة . (11) كما أن الوطن العربي يتميز بنظام قبلي - تجاري وعدم نشوء إقطاعية زراعية في تاريخه وتعتمد العلاقات الاجتماعية فيه على روابط الدم. (12)

كيفية خلق تنمية عربية مستدامة مستقبلية :

فيما يأتي مقترحات ضمن برنامج عمل عربي يهدف إلى خلق تنمية عربية مستدامة في أقطار الوطن العربي ، التي تمتلك جميعها مؤهلات كثيرة ، يمكن استثمارها في سبيل تحقيق تنمية عربية مستدامة تحفظ مصالح الأجيال القادمة من أبناء الأمة . تعتبر قمة الأرض التي عقدت في البرازيل عام 1992 ، أو المؤتمر الدولي المخصص للبيئة والتنمية ، من أهم النشاطات الدولية البيئية التي حصلت حتى الآن ، ولا تزال نعيش فترة آثار هذه القمة أو المؤتمر وستمند بنوده والخطوات التنفيذية المرتبطة به طيلة هذا القرن الحادي والعشرين - إذ إنه تمخض عن ما اشتهر باسم " ايجيندا 21 " / أو جدول أعمال 21/ لهذا الهدف .

وتمخضت الاجتماعات عن خمس (5) اتفاقات رئيسية ، كان للمنظمات الأهلية - أو غير الحكومية - دور هام فيها أيضاً . كما أن المؤتمر - القمة خطوة هامة

على طريق فهم وإنجاز " التنمية المستدامة " ، ولاسيما في " جدول أعمال القرن الواحد والعشرين " أو " ايجندا 21 " - وهو الجدول المتضمن أهم الخطوات الضرورية لإنجاز التنمية المستدامة فعلياً .

إن مفهوم " التنمية المستدامة " قد ازداد حضوراً في الدراسات والممارسات منذ احتدام مشكلات البيئة وتصاعد الوعي بخطورتها في عقد السبعينات الذي وجد انعكاساته في أحد أهم المؤتمرات البيئية الكبرى في " ستوكهولم " سنة 1972. (13)

البرامج العربية لتحقيق الأهداف المتوخاة من التنمية المستدامة :

يتضمن هذا البرنامج وضع المقترحات التي ينبغي على الدول العربية أن تدعمها بجهود مشتركة ، لكونها تشمل نواحي الحياة ومصادر الثروات الطبيعية وكالاتي :

أولاً : الأرض الزراعية :

أن مساحة الأرض الزراعية في الوطن العربي محدودة ، إذ تبلغ مساحتها 197 مليون هكتار تشكل نسبة 1,4 % من المساحة الكلية البالغة 1,4 مليار هكتار .

وتتعرض الأرض لدرجات مختلفة من التدهور بفعل الإسراف في استخدام مياه الري (التشبع بالماء والتملح الخ) وقد أدى تدهور حالة الأرض إلى التصحر في بعض المناطق . كذلك يتم فقد مساحات من الأراضي الزراعية لإغراض غير زراعية لعدم وجود سياسات قومية لاستخدام الأرض . وفي الوقت الذي تتدهور فيه حالة الأرض يزداد الاعتماد على الغذاء المستورد لسد حاجات الناس وتعد المنطقة العربية من أكثر المناطق في العالم نقصاً في الغذاء وتستورد الدول العربية أكثر من نصف احتياجاتها من المواد الغذائية .

ولكي نضمن تنمية عربية مستدامة في هذا المجال لابد من إعداد برنامج عمل يتضمن ما يأتي :

1. إعداد خطط قومية لاستخدام الأرض بما يحقق الاستخدام الأمثل في نشاطات التنمية وإزالة أية تعارض في استخدامها .
2. إنشاء سجلات قومية لمصادر التربة يجري تحديثها من أن لآخر ورصد التغيرات التي تحدث في التربة حتى يمكن معالجة أية مشكلات طارئة في الوقت المناسب ، ورسم خرائط توضح نوعية تلك التربة .
3. توزيع السكان باستخدام الحوافز وغيرها من الأنظمة حتى يتسنى إيجاد موازنة بين الكثافة السكانية وبين قدرة تحمل الأرض في المناطق المختلفة .
4. بذل الجهود المكثفة لإصلاح الأرض الزراعية التي تدهورت حالتها أو التي تأثرت بالتصحر .
5. اتخاذ الوسائل المختلفة لإنعاش المراعي التي تدهورت حالتها وتحسين إنتاجيتها ، ونشر أنواع من النباتات الطبيعية تصلح مراعي للحيوانات وتثبت التربة . (14)
6. في الدول التي تشكل الغابات والاحراج مصدراً طبيعياً هاماً فيها ، يجب اتخاذ كافة الوسائل لمنع إزالة الغابات وتحسين إدارتها ويجب إعادة زرع مناطق الغابات وإنشاء غابات أخرى لزيادة المساحة المنزرعة .
7. تعزيز أنشطة البحث العلمي والتطوير وإعطاء الأولوية لمشروعات الإقليمية وتبادل الخبرات والمعلومات العلمية والتدريب في كافة المجالات المتعلقة بتنمية وترشيد استخدام الأرض .

ثانياً : مصادر المياه

تشكل كافة المياه العذبة في معظم الدول العربية عقبة كبيرة في طريق التنمية الزراعية والصناعية القابلة للاستمرار ، وبالرغم من قلة المياه ، إذ تبلغ كمية المياه

السطحية في الوطن العربي 295 مليار متر مكعب كما يوجد مخزون من المياه الجوفية تبلغ كميته 7742 مليار متر مكعب ، إلا أن مصادرها السطحية والجوفية تتعرض للإسراف في الاستغلال والتلوث من مصادر مباشرة وغير مباشرة . ولقد أدى الهدر في الاستغلال إلى التأثير على خزانات المياه الجوفية في بعض الدول خاصة في المناطق الساحلية . كما أدى تلوث مصادر المياه إلى خلق مشاكل في استخدام المياه للأغراض المختلفة والتأثير على صحة الإنسان والبيئة .

لذا ينبغي العمل على إعداد برنامج يخلق تنمية اقتصادية لمصادر المياه يحقق تنمية مستدامة وكما يأتي : (15)

1. إعداد برامج قومية لتنمية مصادر المياه المختلفة تتضمن إنشاء سجلات لمصادر المياه ورصد حالتها وإدخال النظم المختلفة لترشيد استخدام المياه ، ووضع دراسات عربية تهدف للعمل على خزن مياه الأمطار في خزانات تشييد لهذا الغرض .

2. معالجة النقص الكبير في البحوث العلمية عن المياه ، فهناك افتقار تدعمه بحوث السياسة في الموضوع ، فالوطن العربي يقع في منطقة صحراوية ، وإمدادات المياه تمثل وستستمر كذلك مشكلة رئيسية في البلدان العربية ، ولذا لا بد من أن يكون هناك معهد بحثي ويكون له برنامج منها تقانات إزالة ملوحة المياه . (16) واتخاذ الوسائل المختلفة لرفع كفاءة نظم الري الحالية وإدخال الطرق الحديثة الأكثر كفاءة ، والعمل على زيادة وعي الجماهير بقلّة المياه وضرورة الاستخدام الأمثل لها .

3. رصد حالة وكمية المياه الجوفية في الخزانات المختلفة ومعالجة المشكلات الطارئة بصورة مستمرة .

4. العمل على إمداد جميع الناس بالمياه الصالحة للشرب ورفع كفاءة شبكات مياه الشرب وصيانتها بصفة دورية للحد من الفاقد .

5. اتخاذ جميع الوسائل الكفيلة بالحد من تلوث المياه السطحية والجوفية من جميع مصادر التلوث المباشرة وغير المباشرة .
6. إدخال عمليات التقييم البيئي وتحاليل التكاليف والفوائد في مشروعات تنمية وتطوير مصادر المياه ، وإعداد برامج وخطط عمل مشتركة لإدارة مصادر المياه السطحية والجوفية المشتركة ، والعمل على حفظ الحقوق العربية في الأنهار التي تتبع من خارج الوطن العربي .

ثالثاً : البيئة البحرية والمناطق الساحلية

يتأتى معظم التلوث البحري في الدول العربية من السفن ومن مياه الموازنة لناقلات النفط ، ومن صب مخلفات الصرف الصحي والمخلفات الصناعية السائلة في البحر ومعظم البحار في المنطقة العربية بحار شبه مغلقة (الخليج العربي والبحر الأحمر والبحر المتوسط) وهذا يجعل هذه البحار أكثر حساسية لتأثير التلوث من المحيط المفتوح ، ويظهر تأثير التلوث على بعض الأحياء البحرية في بعض المناطق ، فمصايد الأسماك والشعب المرجانية وبعض الأحياء الأخرى فيها ، قد تأثرت بدرجات متفاوتة ، ومن ناحية أخرى أدى عدم وجود إدارة للمناطق الساحلية ، والزيادة العشوائية في إنشاء الصناعات والمنتجعات السياحية الى تدهور المناطق الساحلية في بعض الدول .

لذا يجب أن يتضمن برنامج العمل وضع خطط عربية لتحقيق تنمية مستدامة في هذه المناطق منها :

1. أعداد البرامج والأدوات الملائمة بيئياً لتطوير المناطق الساحلية وتنمية النشاطات البحرية مع رصد وتقييم أثر مصادر التلوث المختلفة على البيئة البحرية .

2. حظر إلقاء المخلفات الخطرة (خاصة التي تحتوي على الفلزات الثقيلة أو المركبات العضوية والعضوية – الفلزية التي لا تتحلل بسهولة) في البحر بطريق مباشر أو غير مباشر .
3. تقييم البدائل لصرف المخلفات في البحر (وخاصة صرف مخلفات الصرف الصحي) وإعطاؤها الأولوية ، وفي حالة ضرورة صرف المخلفات في البحر لابد من معالجتها بدرجة مناسبة قبل صرفها .
4. إدخال السياسات التشريعية والإدارية والمالية للبحث على حماية البيئة البحرية والنظم البيئية البحرية ورصدها حتى يمكن التعامل مع المشكلات الطارئة في الوقت المناسب .
5. نظراً لأن البحار في المنطقة العربية بحار مشتركة بين دول متعددة فإنه يجب العمل على الالتزام بالاتفاقيات الإقليمية المبرمة وتطبيق نصوصها مما يساعد على حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية ، والعمل على تطوير وتعديل الاتفاقيات المبرمة إذا لزم الأمر .

رابعاً : تنمية المناطق الريفية والحضرية

تبلغ نسبة سكان الحضر في الدول العربية 64 % من مجموع السكان البالغ 320 مليون نسمة ، وهي في تزايد مستمر نتيجة للهجرة المتزايدة من الريف ، وقد أدت هذه الهجرة العشوائية إلى تفاقم المشكلات البيئية في المناطق الحضرية وكذلك إلى تدهور المصادر الطبيعية في المناطق الريفية نتيجة الإهمال المتزايد للأرض الزراعية ، ومن الأسباب التي أدت إلى الهجرة المتزايدة من الريف تدهور البيئة والعائد غير المجزي من الزراعة وقد تشبعت المناطق الحضرية في معظم الدول العربية بالسكان ولم تعد بها فرص عمل مناسبة ، وأدى هذا إلى سرعة انتشار المستوطنات الهامشية في المناطق الحضرية واتساعها مما خلق مشكلات بيئية واجتماعية متزايدة .

لذا لابد من وضع خطة لتحقيق تنمية اقتصادية في هذه المناطق :

1. وضع الخطط القومية التي تخلق التوازن بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية .

2. الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية والاقتصاد القومي في خطط التنمية القابلة للاستمرار في الدول العربية .

3. إعادة صياغة السياسات الزراعية من هدف تعظيم الإنتاج على المدى القصير إلى هدف تحقيق تنمية زراعية قابلة للاستمرار تسد حاجات جميع الفئات الخاصة الفئات الفقيرة في المناطق الريفية وتعمل على تحسين حالة المعيشة في هذه المناطق .

4. العمل على أن تتضمن التنمية الريفية القابلة للاستمرار الإدارة المثلى للمصادر الطبيعية المتاحة ، وإمداد سكان الريف بالخدمات الأساسية خاصة بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي المناسب ، وحث الجماهير في الريف على المشاركة في تحقيق التنمية ، وكذلك العمل على تدعيم الرعاية الصحية الأساسية في المناطق الريفية كأحد الأهداف الرئيسية لتحسين حالة المعيشة في الريف ، للتقليل من الهجرة من الأرياف إلى المدن .

5. العمل على أن يقوم البحث العلمي بحل مشاكل التنمية الريفية القابلة للاستمرار خاصة إيجاد التقنيات المناسبة بيئياً واقتصادياً واجتماعياً لإمداد المناطق الريفية بالطاقة وتوفير المسكن الصحي والخدمات الأساسية والصناعات ، والتخطيط العمراني الملائم للبيئة .

خامساً : إدارة المخلفات

يشكل جمع المخلفات والتخلص منها عدة تحديات فنية وإدارية ، وبالرغم من أن بعض المخلفات يمكن تدويره أو استخدامه كمادة خام ومصدر للطاقة (كما هي الحال

بالنسبة للمخلفات الزراعية في المناطق الريفية) أو لتصنيع بعض المنتجات ألا أن هناك بعض المخلفات التي لا يمكن الاستفادة منها بالتقنيات المتاحة أو بطريقة اقتصادية ، وهذه المخلفات يجب معالجتها والتخلص منها بأمان . وبعض المخلفات التي تنتج غالباً عن الصناعة تسمى بالمخلفات الخطرة ، ومن غير المعروف حالياً كميات المخلفات الخطرة في الدول العربية ولكنها تزداد كماً مع زيادة التصنيع في بعض الدول ومن الأمور التي برزت في السنوات الأخيرة قضية تصدير ودفن نفايات الدول الصناعية المتقدمة في أراضي الدول النامية والتي لم تسلم منها بعض الدول العربية مما يضيف بعداً بينياً هاماً وخطيراً في عمليات إدارة المخلفات .

ونظراً لخطورة الآثار البيئية والصحية التي قد تنجم عن التخلص غير المناسب من النفايات يجب أن يتضمن برنامج العمل الموضوعات الآتية :

1. العمل على إدخال التقنيات المناسبة والحوافز والوسائل التنظيمية التي تشجع على تدوير وإعادة استخدام المخلفات التي يمكن الإفادة منها .
2. استخدام وتطوير التقنيات المناسبة لتخزين النفايات التي لا يمكن معالجتها والتخلص منها ، ويجب أن تصمم مناطق التخزين تصميماً مناسباً وتراقب بدقة بصورة مستمرة .
3. إجراء بحوث علمية خاصة بتطوير وسائل التخلص من النفايات واستنباط تقنيات جديدة مناسبة لاستخدامها أو التخلص منها بطريقة أفضل . ووضع سجلات لجميع أنواع المخلفات ومواقع التخلص منها أو تخزينها مع مراجعة هذه السجلات بصفة دورية وتحديثها . (17)
4. حظر نقل المخلفات الخطرة والتخلص منها فيما وراء الحدود الوطنية .

سادساً : العمل على تحقيق الأمن الغذائي العربي

1. لابد من التعاون في مجال الزراعة والغذاء بين البلدان العربية ، والإفادة من تجارب منظمات دولية عديدة مثل ، مجلس الغذاء العالمي والبرنامج الإنمائي

- التابع للأمم المتحدة ومنظمة الفاو ولجنة الجنوب وغيرها من المنظمات ، في سبيل زيادة الإنتاجية في الوحدة المساحية من الارض ، وصولاً الى سد الفجوة الغذائية التي تزيد عن 50% مما يستهلك من غذاء في الوطن العربي ، وتبلغ قيمة ما يستورد منها ومن المواد الزراعية الأخرى من خارج الوطن العربي سنوياً ما قيمته 25 مليار دولار .
2. تطوير وتنسيق أنظمة الإنذار المبكر إقليمياً وتبادل بيانات الأبحاث الزراعية ، ووضع وتطوير برامج تهدف إلى تقليل خسائر المخزون وخسائر ما بعد الحصاد ، وتبادل التكنولوجيا الغذائية ، وإنشاء بنوك للموروثات (الجينات) وتطوير إنتاج البطاطا .
3. تبادل الخبرات في مجال إدارة نظم المراقبة الغذائية ، والمساهمة التدريبية في مجال التربية الغذائية أيضاً.
4. التعاون في مجال الأبحاث الزراعية على المستويين الإقليمي والقاري ، والانفتاح على الفضائين الإفريقي والآسيوي في مجال التعاون معها من أجل التكامل في إنتاج الغذاء .
- ومن أمثلة التعاون في مجال الزراعة المحاولات التي تنقل من آسيا إلى أفريقيا لإنتاج الرز الآسيوي في سهول أفريقيا وقيام المكتب الوطني لموارد النباتات الجينية في الهند بتصدير أكثر من 2000 عينة من خلايا مايكروبولوجية من الرز والذرة والشعير إلى 28 بلداً . (18)

سابعاً : نقل التقنية

رغم أن مفهوم التنمية المستدامة يحبذ مبدأ الاعتماد على النفس ، إلا أن نقل التقنية سيظل ذا أهمية قصوى في الدول العربية لعقود عديدة ، وتوجد أمثلة عديدة لعدم ملائمة بعض التقنيات المنقولة ، مما كان لها آثار سلبية على عمليات التنمية

في عدد من الدول العربية . (19) ولذا يجب أن يتضمن برنامج العمل تحقيق أهداف عديدة منها :

1. العمل على استنباط تقنيات محلية مناسبة وملائمة للبيئة لتحقيق التنمية المستدامة ، وأن يكون الهدف من ذلك هو زيادة الاعتماد على النفس .

2. إن القيمة المقدرة للأموال التي تركز للبحوث والتطوير في الوطن العربي هي بحدود 0,2% من إجمالي الإنتاج القومي وهذا يعادل مليار دولار سنوياً للوطن العربي ككل . والمستوى الموصى به لدعم البحوث والتطوير في البلدان النامية هو بحدود 1% من إجمالي الناتج القومي أي خمسة أمثال الوطن العربي ، ولذا لابد من زيادة المبالغ المخصصة للبحوث العلمية .

3. العمل على إيجاد الوسائل الكفيلة لضمان نقل التقنيات لتحقيق التنمية المستدامة من أي مصدر يقدمها دون شروط تمس حركة التنمية العربية أو الأمن العربي ، والإقلاع عن تقليد ما يجري في الغرب ، بل ينبغي وضع تصور كامل لجعل الأبحاث العلمية والأنشطة التقانية تشكل نظاماً يلهم شتاتها وتحركه إدارة واحدة . (20)

ثامناً : الموارد المالية

يتطلب برنامج العمل لتحقيق التنمية المستدامة أموالاً طائلة وتعاوناً وثيقاً ومشاركاً بين الأموال العربية ، وبذا لابد من اتخاذ الإجراءات الآتية :

1. استثمار العوائد المالية النفطية بشكل مدروس ومتقن لتحقيق تنمية عربية مشتركة ، خاصة وأن سعر البرميل النفطي في زيادة مستمرة وقد لامس المائة و الخمسين دولار ، ثم انخفض إلى الأربعين

دولار بسبب الأزمة المالية العالمية ، ويتوقع أن يستمر بالزيادة في السنوات القادمة .

2. سحب الودائع العربية في البنوك الأجنبية والتي يقدر مقدارها بأكثر من 1500 مليار دولار واستخدامها في تنفيذ المشروعات المنبثقة عن برنامج العمل الذي يمكن أن يتبناه اتحاد عربي يمكن أن يتشكل على وفق خطط تعد لهذا الغرض .

وبذا يمكن القول بأن التنمية المستدامة يمكن أن تحقق تنمية مواءمة للناس ومواءمة لفرص العمل ، ومواءمة للطبيعة ، فهي تعطي أعلى أولوية للحد من الفقر والعمالة المنتجة ، وللتكامل الاجتماعي ، ولإعادة توليد البيئة ، وهي توازن بين الأعداد البشرية وبين ما لدى المجتمعات من قدرات متوائمة وما لدى الطبيعة من قدرات حاملة . وهي تعجل بالنمو الاقتصادي وتترجمه إلى تحسنات في حياة البشر ، بدون تدمير رأس المال الطبيعي اللازم لحماية فرص الأجيال المقبلة ، فبالرغم من الأموال الكبيرة التي توفرت للعرب خلال المدة التي ازدادت فيها أسعار النفط ، ولكننا فشلنا في تحقيق أية تنمية حقيقية إذا قارنا أنفسنا مع كوريا الجنوبية من خلال خمس وعشرين سنة القفزات التي عملتها بدون نفط ومع دول أخرى نامية كالهند وغيرها .

(21)

تاسعاً : خلق كتلة عربية مع أفريقية والعالم الإسلامي :

تمتاز العلاقات العربية مع الدول الأفريقية والإسلامية بكونها علاقات تاريخية كونها علاقات جوار وثقافة ومصالحة مشتركة ، إضافة إلى انتشار الدين الإسلامي في معظم الدول الإفريقية مما يقوي العلاقات بين الدول العربية والإفريقية وبقية دول العالم الإسلامي الأخرى ، مما يضمن النجاح الحقيقي في إنشاء علاقات عربية أفريقية وإسلامية يتمثل في خلق آليات في ظل المتغيرات الدولية (الذي يعيش فيها العالم عصر تكتلات) تساهم في الترابط بين أعضاء المجتمع العربي الإفريقي

والعربي مع دول العالم الإسلامي ، عن طريق الهدم المرحل لذلك التقسيم الذي أوقعت فيه دول الاستعمار والهيمنة الشعوب العربية – الإفريقية و الإسلامية ، انطلاقاً نحو آفاق التعاون والتواصل في خلق تقارب وتنسيق اقتصادي (22) ولذا ينبغي القيام بما يأتي :

1. عقد اتفاق بين النظم السياسية العربية الإفريقية والعربية ودول العالم الإسلامي ، مما يمكنها أن تتعايش بالحسنى وتتفق على صيغة للتعاون تبتدئ بالتعاون الاقتصادي تليها خطوات أخرى . (23)
2. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني ، باعتبار أن الجماهير هم القادرين على خلق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك بالتنسيق مع مؤسسات الدول ، إذ يعتبر وجود المجتمع المدني ضرورياً لتأسيس القاعدة التي تنطلق منها العلاقات بين الشعوب .
3. تنشيط التعاون الاقتصادي ، إذ يمكن إنشاء آليات اقتصادية لتسهم في تنمية الشعوب العربية والإفريقية والعربية الإسلامية وتبادل المصالح وإنشاء منظمات اقتصادية ، لتساهم في البنى التحتية بجهود ومبادرات من بيوت المال العربي لتنشيط العلاقات الاقتصادية العربية – الإفريقية والعربية – الإسلامية .

الخلاصة :

من خلال ما مر معنا من فقرات الفصل نأمل خلق تنمية عربية مستدامة ، والوصول إلى سد حاجات الجماهير العربية وتحقيق تنمية اقتصادية ، وبذات الوقت تحفظ للأجيال القادمة حقوقهم في الثروات العربية ، وتضمن لهم سد حاجاتهم الإنسانية بما يخلق لهم الرفاهية المتوافقة مع النمو السكاني .

ولذا لابد من وضع خطة عربية - عربية ، وبرنامج لاتفاقات عربية - إفريقية وعربية إسلامية مع إشراك الأموال والخبرات الوطنية في القطاع الخاص بعملية التنمية الاقتصادية ، تستهدف شراكة اقتصادية في استثمار كل من ، مصادر الأرض ومصادر المياه والبيئة البحرية وتنمية للمناطق الريفية والحضرية وإدارة المخلفات والعمل على تحقيق الأمن الغذائي ونقل التقنية وحسن إدارة للموارد المالية سواء من الودائع العربية في البنوك الأجنبية أو من حسن استغلال العوائد المالية من النفط .

الهوامش:

1. محمد سعيد الحفار ، الموسوعة البيئية ، التربية البيئية ، المجلد التاسع ، الدوحة ، 1998 ، ص 8771
- محمد سعيد الحفار ، أضواء على مفاهيم السياسة الإستراتيجية ، هيئة الموسوعة العربية ، دمشق ، 2001 ، ص 185
2. د.جلال أمين ، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ، المستقبل العربي ، العدد(3)
3. إبراهيم حلمي عبد الرحمن ، إقامة النظام الدولي الجديد ، القاهرة ، معهد التخطيط القومي ، 1976 ، ص26 (مقتبس من دراسة الخبير الدولي (لبنان تينرجن))
4. د.جورج قرم ، الاقتصاد العربي أمام التحدي ، دراسات في اقتصاديات النفط والمال والتكنولوجيا ، بيروت ، دار الطليعة ، 1977 ، ص105
5. د.عادل حسين ، التنمية الاقتصادية العربية وعامل المال النفطي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة دراسات المستقبل ، رقم (1) ، ص 124
6. د.أنور عبد الملك ، تنمية أم نهضة حضارية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1982 ، ص 43-44
7. د.جلال أحمد أمين ، إشباع الحاجات الأساسية في تقويم تجارب التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1982 ، ص263
8. د.محمد جابر الأنصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية ، مدخل الى إعادة فهم الواقع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط31 ، 2000 ، ص 59-60
9. د.جمال حمدان ، شخصية مصر ، دراسة في عبقرية المكان ، القاهرة ، عالم الكتب ، 1980 ، ج 1 ، ص 17-18
10. الأنصاري ، المصدر نفسه ، ص60
11. د.سمير أمين ، الأمة العربية ، القومية والصراع الطبقي ، ترجمة كميل قيصر ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1988 ، ص 32،42
12. هشام شرابي ، البنية البطركية ، بحث في المجتمع العربي المعاصر ، بيروت ، دار الطليعة ، 1987 ، ص 59

13. د.معن النقري ، الغذاء والبيئة والتنمية ، دمشق ، 2003 ، ص159-160
14. M.Kassas, Desertification ,journal of Arid Environment, 1995 , p.145
15. انطوان زحلان ، كيف يمكن لقدرات التقانة العربية أن تتغلب على نقاط ضعفنا الراهنة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 307 ، أيلول ، 2004 ، ص96
16. محمد سعيد الحفار ، الموسوعة البيئية ، التنمية القابلة للاستدامة ، جامعة قطر ، الدوحة ، 1998 ، الجزء العاشر ، ص9955
17. الحفار ، المصدر نفسه ، ص9957
18. د.معن النقري ، المصدر السابق ، ص106
19. بشارة خضر ، دور العلم والتكنولوجيا في نهضة المجتمع ، مجلة الوحدة ، م5 ، 1989 ، ص17
20. د.كامل محمد عمران ، النهضة العلمية العربية وممانعاتها ، في كتاب (ندوة مشروع النهضة العربية للقرن العشرين) ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم ، دمشق ، 2004 ، ج2 ، ص73
21. خير الدين حسيب ، العرب وتحديات القرن الجديد ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، الجماهيرية الليبية ، الموسم الثقافي لعام 2002 ، ص11
22. احمد مبارك ، العلاقات العربية – الإفريقية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 311 ، يناير 2005 ، ص126
23. حمدي عبد الرحمن ، قضايا في النظم السياسية الإفريقية ، دراسات افريقية ، 1998 ، ص 129